**مركز البحث للفكر الإقتصادي**

**يعقد المؤتمر الدولي العلمي حول :**

# أثر تقلبات أسعار النفط عالميا على اقتصاديات الدول

مداخلة بعنوان :

## دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر

## خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

**ضمن المحور الثاني :**

**أثر تقلب أسعار النفط على إقتصاديات الدول**

من إعداد:

الأستاذة طيبي خديجة : جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس- الجزائر .

taibikhadidja67@gmai.com

٠٦.٧٥.٦٨.٠٩.٤٠

د الأستاذة سمرد نوال : جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس- الجزائر .

nawelsemred@yahoo.fr

06.98. 73. 59 .61

**السنة الجامعية : ٢٠١٦-٢٠١٧**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ، كون قطاع البترول هو أساس الإقتصاد في الجزائر، و قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هنالك علاقة وطيدة بين الإيرادات البترولية و رصيد الموازنة العامة ، و منه فإن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أكبر الخاسرين لإعتماده شبه الكامل على عوائد المحروقات .

**الكلمات المفتاحية** : أسعار النفط ، الجباية البترولية . الموازنة العامة .

The aim of this study was to investigate the effect of oil price's on the public fluctuations on the public budget during ٢٠٠٠-٢٠١٥ since the oil sector is the driver of the Algerian economy .

The results of the study showed that there is a closes relationship between oil revenues and balance of the general budget in algeria

Thus، the algerian economy is one of the biggest losers because of its dependence almost complete to the hydrocarbon revenues.

Key words: Oil prices oil tax general budget

**المقدمة :**

إن تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية ، ترتب عنه تراجع الحصص الإنتاجية للدول المصدرة بما في ذلك الجزائر من جهة و من جهة أخرى تقلص إيراداتها المعتمدة بشكل أساسي على الجباية البترولية هذا سيؤثر على رصيد الموازنة العامة و منه وقوع الإقتصاد الجزائري في أزمة تزداد حدتها مع زيادت حدة تدهور أسعار النفط .

انطلاقا مما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية :

**ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ ؟**

وعلى ضوء هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية :

لا يوجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة للجزائر

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإلمام بإحدى أهم المواضيع الإقتصادية الراهنة ، من خلال تسليط الضوء على معرفة درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها و محاولة إعطاء حلول للحد من حدة هذا التأثير .

**منهج الدراسة و حدودها :**

حتى نقف على واقع تأثر الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط ، اعتمدنا على منهجين لتفصيل الدراسة ؛ حيث استخدمنا منهج الوصفي و ذلك لمسح مختلف المفاهيم النظرية التي تضمنها البحث ؛ أما المنهج الثاني تمثل في منهج التحليلي للوقوف على أهم الأرقام و الإحصائيات الحديثة الملمة بجوانب الموضوع .

و بالتالي فإن هذه الدراسة تتمحور في إطارها حول :

- ✓ **الإطار المكاني :**

تمثل في الدراسة التحليلية للموازنة العامة للجزائر .

- ✓ **الإطار الزماني :**

تمحور حول تقلبات أسعار النفط و تأثيرها على الموازنة العامة ، حيث امتدت فترة الدراسة من سنة ٢٠٠٠-٢٠١٥ .

على ضوء ما سبق، قسمت هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين هي :

**المحور الأول : عموميات حول النفط و أسعاره .**

**المحور الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٥.**

- ❖ أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.
- ❖ أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.
- ❖ أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

## المحور الأول : عموميات حول أسعار النفط و أسعاره .

### ١.١. مفهوم السعر النفطي :

هو قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، يعني القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من ٤٢ غالون معبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية؛ و أن هذا السعر يخضع لجملة من التقلبات المستمرة و هذا راجع الى طبيعة سوق النفط الدولية التي تتميز بالحركة الديناميكية و عدم الإستقرار[١].

### ٢.١. أنواع أسعار النفط :

عند الحديث عن أسعار النفط لابد من تبيان و توضيح أنواع الأسعار النفطية ؛ نظرا لتعدد المصطلحات السعرية الخاصة بالإقتصاد النفطي؛ حيث تختلف دلالة كل مصلح عن الآخر و يمكن توضيح أبرزها في النقاط التالية [٢]:

**١.٢.١. السعر المعلن :** ظهر ها السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندراد أويل سنة ١٨٨٠م ؛ يقصد به الأسعار المعلنة في السوق البترولية من قبل الشركات البترولية .

**٢.٢.١. السعر المتحقق :** ظهر منذ أواخر الخمسينات ؛ هو السعر المعلن ناقص الحسومات و التسهيلات المختلفة الممنوحة من قبل كل من البائع و المشتري .

**٣.٢.١. سعر الإشارة :** ظهر في فترة الستينات ؛ هو عبارة عن سعر النفط الذي يقل عن السعر المعلن و يزيد عن السعر المحقق بمعنى السعر المتوسط بين السعر المعلن و السعر المتحقق .

**٤.٢.١. سعر الكلفة الضريبية :** هو السعر الذي يمثل كلفة إنتاج البترول الخام مضاف إليه قيمة ضريبة الدخل و الربح العائدة للدول البترولية المانحة لإتفاقيات استغلال الثروة البترولية .

**٥.٢.١. السعر الفوري أو الآني :** هو سعر التبادل الآني و الفوري في السوق البترولية الحرة بين الأطراف العارضة و المشترية .

### ٣.١. العوامل المحددة و المؤثرة عل أسعار البترول :

إن موضوع تحديد أسعار البترول الخام يعتبر النقطة الشاغلة للكثير من المختصين، إذ أنهم إعتبروا البترول سلعة لا تخضع فقط لقانون السوق أي لقوى العرض و الطلب، بل يوجد عوامل أخرى من شأنها التأثير على تقلبات أسعار البترول و يمكن تعدادها على سبيل المثال لا الحصر في العناصر التالية:

**١.٣.١. العوامل السياسية :** تتمحور هذه العوامل السياسية أساسا حول الإستقرار السياسي و الأمني لكل من الجهات المنتجة أي المصدرة و الجهات المستهلك بمعنى المستوردة ؛ فعلى سبيل المثال: المشكلة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الرئيس السابق شافيز لفنزويلا حيث كان يربط الطرفان علاقة سيئة ، أي أن هذه الحادثة كان لها دور كبير في الإضطرابات النفطية ، خصوصا أن لفنزويلا ثماني مصافي كبيرة للنفط في و م أ مع العلم أن و م أ تعتمد على خمسة دول رئيسية في وارداتها النفطية و هي المكسيك، فنزويلا، نيجيريا، كندا و السعودية ؛ و عليه فإن أي إضطراب على مستوى الدول المنتجة سوف ينعكس على أسعار البترول[٣] .

**٢.٣.١. العوامل البيئية ( المناخ )** : إن العوامل الجوية من بين العوامل التي تأثر على أسعار البترول أي أنها تؤثر على الطلب عليه في المدى القصير ، فعلى سبيل المثال اختلاف درجات الحرارة خلال السنة من شأنه إحداث تباين في الكميات المطلوبة ؛ ففي الشتاء يزيد الطلب على المشتقات النفطية (وقود التدفئة)[٤] ؛ بالإضافة إلى ذلك نجد الأعاصير و الزلازل و ما لها من تأثير على أسعار البترول ؛ كالإعصار الذي ضرب الولايات المتحدة سنة ٢٠٠٥ و الخسائر التي أحدثها بمصانع التكرير مما أثر على عرض البترول و منه على الطلب عليه[٥] .

**٣.٣.١. المضاربات في الأسواق النفطية** : حيث يعمل المتدخلون في الأسواق النفطية على مضاربة بالصعود و الهبوط لأسعار البترول دون الإكتراث بالسعر الحقيقي .

**٤.٣.١. تكلفة النقل**

**٥.٣.١. العرض و الطلب الإحتياط البترولي** : إن العرض العالمي للبترول يتأثر بشكل كبير بالطلب العالمي للبترول ، إذ أن العرض يعتبر استجابة للطلب عند الأسعار السائدة في السوق البترولية [٦].

**٦.٣.١. الأزمات النفطية : سيتم التطرق بالتفصيل في عنصر موالي من الدراسة**

**٤.١. الأزمات النفطية و حركة أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٦ :**

**تتميز السوق النفطية بتذبذب و حركة غير مستقرة لأسعار البترول ؛**

والشكل الموالي يعبر عن حركة أسعار النفط خلال فترة الدراسة

**الشكل رقم٠١ : حركة أسعار النفط خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤**

**المصدر** :WWW.OPEC.ORG

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أهم الأزمات النفطية بدلالة أسعار البترول على النحو التالي :

**١.٤.١. الأزمة النفطية الأولى ( صفعة للامبريالية الأمريكية ١٩٧٣)** : عرفت بأزمة تصحيح الأسعار ، تعد أول أزمة نفطية موجبة عرفتها السوق النفطية ، حيث في سنة ١٩٧٣ أقدمت مجموعة من الدول العربية على القيام بحضر نفطي أي ايقاف الإمدادات النفطية للولايات المتحدة الأمريكية كرد على دعم هذه الأخيرة للكيان الصهيوني أيضا تضامنا مع القضية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول لأول مرة

إلى ١٢.٥ دولار للبرميل الواحد سنة ١٩٧٦، ما نسبته ٤٠٠ بالمئة [٧] و الجدول التالي يوضح تطور أسعار النفط خلال تلك الفترة :

**الجدول رقم٠١ :الصدمة النفطية الإيجابية لسنة ١٩٧٣**

| السنة | السعر الرسمي | السنة | السعر الرسمي |
|---|---|---|---|
| جوان١٩٧٣ | ٢.٩٠ | ديسمبر١٩٧٣ | ١١.٦٥ |
| سبتمبر١٩٧٣ | ٢.٩٥ | جانفي١٩٧٤ | ١١.٦٥ |
| أكتوبر ١٩٧٣ | ٥.١٢ | ١٩٧٦ | ١٢.٥ |

**المصدر: OPEC Annuel statistical bulletiin 1973-1976**

**٢.٤.١. الأزمة النفطية الثانية ( الحرب الإيرانية- العراقية ١٩٧٩)** : اثر اندلاع الثورة الإيرانية للإطاحة بالشاه في سنة ١٩٧٩ ، ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى مستوى ٣٦ دولار للبرميل سنة ١٩٨٠ ، لتعود للإنخفاض حيث نزلت الأسعار إلى ٣٠ دولار للبرميل سنة ١٩٨٢ [٨].

**٣.٤.١. الصدمة النفطية الثالثة ( العكسية ١٩٨٦)** : خلال هذه السنة عرفت أسعار النفط انهيار حاد إذ انتقلت الأسعار من ٢٧ دولار للبرميل في ١٩٨٥ إلى١٢دولار للبرميل في عام ١٩٨٦ ؛ كان كل ذلك كنتيجة عدم احترام معظم دول ال OPEC لحصص الإنتاج ؛ زد على ذلك انخفاض الاستهلاك العالمي الناتج عن ارتفاع الأسعار خلال ازمة ١٩٧٣ .

**٤.٤.١. أزمة حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١** : هي أزمة إيجابية كان من شأنها حدوث ارتفاع في أسعار النفط ، بسبب الحرب النفطية بين العراق و الكويت ، حيث بلغ سعر النفط آنذاك حوالي ٥٠.٥ دولار للبرميل ؛ لكن بعد نهاية الحرب سنة ١٩٩١ عادت الأسعار للإنخفاض .

**٥.٤.١. الأزمة النفطية الآسيوية ١٩٩٧** : خلال هذه الفترة حدث تراجع مخيف لأسعار النفط بسبب أزمة الركود الآسيوية و التي ظهرت في منتصف ١٩٩٧ و تجلت بشكل واضح أكثر سنة ١٩٩٨ حيث ترجعت الأسعار دون ١٠ دولار لبرميل الواحد للمرة الأولى من فترة طويلة .

**٦.٤.١. أزمة أحداث ٢٠٠١** : إن الأزمة التى مست الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أدت إلى انخفاض أسعار النفط ليعود التحسن في الأسعار بداية من سنة ٢٠٠٢ .

**٧.٤.١. الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨** : بعد أن تحولت أزمة الرهون العقارية في الو م أ إلى أزمة مالية و انتقلت الى جميع دول العالم تقريبا ، انخفضت أسعار النفط إلى ٨٠ دولار في أكتوبر ٢٠٠٨ ، ليصل في ديسمبر ٢٠٠٨ الى ٤٠.١٢ دولار للبرميل ؛ و منه نستنتج أن أسعار النفط تأثرت بالأزمة المالية بشكل سلبي [٩] .

## المحور الثاني : أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٦

تتوقف وضعية الميزانية العامة للدولة على مستوى أسعار النفط بإعتبار الجباية البترولية عنصر القطب في الإيرادات العامة، و عليه سوف نحاول إعطاء صورة واضحة حول هذه النقطة من خلال دراسة تفصيلية للنقاط التالية :

١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

٢.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

٣.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

### ١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

**١.١.٢.تحليل مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

كما هو متعارف عليه أن الإيرادات الجبائية تنقسم إلى قسمين: إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية و سنتناول الجدول التالي لتوضيح مدى مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع إيرادات الجباية العادية

**الجدول رقم ٠٢: نسبة إيرادات الجباية العادية و إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية من ٢٠٠٠-٢٠١٥** (الوحدة مليار دج)

| السنوات | الإيرادات الجبائية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجباية العادية | نسبة ج ع للإيرادات الجبائية الكلية | الجباية البترولية | نسبة ج ب للإيرادات الجبائية الكلية | المجموع | النسبة |
| 2000 | 349.5 | %٢٢.٣٦ | 1213.2 | %٧٧.٦٣ | ١٥٦٢.٧ | %١٠٠ |
| 2001 | 398.2 | %٢٨.٤٥ | 1001.4 | %٧١.٥٤ | ١٣٩٩.٦ | %100 |
| 2002 | 482.9 | %٣٢.٣٩ | 1007.9 | %٦٧.٦٠ | ١٤٩٠.٨ | %100 |
| 2003 | 519.9 | %٢٧.٨٠ | 1350 | %٧٢.١٩ | ١٨٦٩.٩ | %100 |
| 2004 | 580.4 | %٢٦.٩٨ | 1570.7 | %٧٣.٠١ | ٢١٥١.١ | %100 |
| 2005 | 640.3 | %٢١.٣٩ | 2352.7 | %٧٨.٦٠ | ٢٩٩٣ | %100 |
| 2006 | 720.8 | %٢٠.٤٧ | 2799 | %٧٩.٥٢ | ٣٥١٩.٨ | %100 |
| 2007 | 766.7 | %٢٧.٤١ | 2796.8 | %٧٢.٥٨ | ٣٥٦٣.٥ | %100 |
| 2008 | 895.4 | %١٧.٩٦ | 4088.6 | %٨٢.٠٣ | ٤٩٨٤ | %100 |
| 2009 | 1144.5 | %٣٢.١٧ | 2412.7 | %٦٧.٨٢ | ٣٥٥٧.٢ | %100 |
| 2010 | ١٢٩٨ | %٣٠.٨٧ | ٢٩٠٥.٧ | %٦٩.١٢ | ٤٢٠٣.٧ | %100 |
| 2011 | 1527.1 | %٢٧.٧٣ | 3979.7 | %٧٢.٢٦ | ٥٥٠٦.٨ | %100 |
| 2012 | 1908.6 | %٣١.٣٢ | 4184.3 | %٦٨.٦٧ | ٦٠٩٢.٩ | %100 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2013 | 2031 | %٣٥.٥٧ | 3678.1 | %٦٤.٤٢ | ٥٧٠٩.١ | %100 |
| 2014 | 2091.4 | %٣٨.١٦ | 3388.4 | %٦١.٨٣ | ٥٤٧٩.٨ | %100 |
| 2015 | 2354.7 | %٤٩.٨٠ | 2373.5 | %٥٠.١٩ | ٤٧٢٨.٢ | %100 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجباية البترولية تأخذ أكبر نسبة من إجمالي إيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع النسبة التي تأخذها إيرادات الجباية العادية ؛ هذا دليل على أن الإصلاح الضريبي المطبق من قبل السلطات الجزائرية للرفع من مردودية الجباية العادية مازال بعيدا كل البعد عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية [١٠].

خلال الفترة المدروسة يتجلى لنا بشكل واضح الإرتفاع المطرد لإيرادات الجباية البترولية مقارنة بإيرادات الجباية العادية إذ يعتبر كإنعكاس لإرتفاع أسعار المحروقات و إنتعاش السوق النفطية ، حيث نلاحظ أنه تم تسجيل أعلى قيمة لإيرادات الجباية البترولية سنة ٢٠٠٨ حوالي ٤٠٨٨,٨ مليار دج ما نسبته ٨٢,٠٣%، لتنخفض النسبة سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ بسبب إنخفاض أسعار البترول كنتيجة للأزمة العالمية ، ليعود التحسن سنة ٢٠١١-٢٠١٢ ؛ لكن الصورة بدأت تتغير مع مطلع سنة ٢٠١٣ حيث أخذت إيرادات الجباية البترولية تنخفض بوتيرة سريعة إذ قدرت نسب مساهمة الجباية البترولية لسنوات ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي ب: ٦٤,٤٢%، ٦١,٣٨%، ٥٠,١٩%؛ في حين أن الجباية العادية بدأت بالتحسن خلال نفس الفترة حيث قدرت بما نسبته مساهمة في إيرادات الجباية الكلية على التوالي: ٣٥,٥٧%، ٣٨,١٦%، ٤٩,٨٠% هذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية إذ تم الرفع من قيمة الضرائب و الرسوم المفروضة كحل لمواجهة إنخفاض الجباية البترولية .

فالجباية العادية حتى وإن شهدت تحسن خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلا أنها تبقى متواضعة حيث أن أحسن مساهمة لها كانت سنة ٢٠١٥ ب ٤٩,٨٠ % ، و أسوأ مساهمة لها كانت سنة ٢٠٠٨ ب ١٧,٩٦% في إيرادات الجباية الكلية و لتوضيح الصورة أكثر أدرجنا الشكل التالي:

**الشكل رقم ٠٢: تطور إيرادات الجباية العادية ، إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الجباية الكلية من ٢٠٠٠-٢٠١٥**

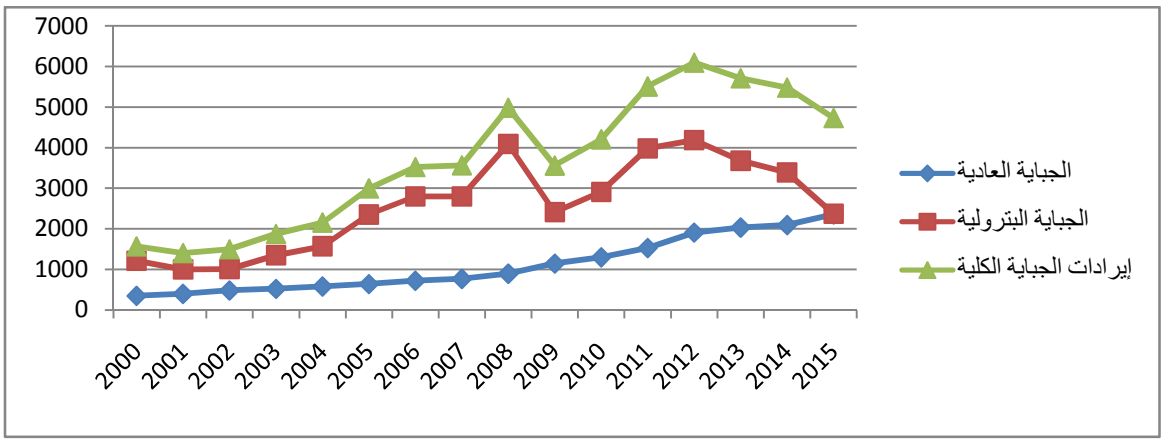


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم**

أيضا من خلال الشكل رقم ٠٢ يتضح لنا العلاقة الطردية بين منحنى إيرادات الجباية الكلية و منحنى إيرادات الجباية البترولية ، أي انه كلما ارتفعت قيمة إيرادات الجباية البترولية إنعكس ذلك بالمثل على إيرادات الجباية الكلية و العكس صحيح؛ في حين نرى كل التباعد بين منحنى إيرادات الجباية العادية و منحنى إيرادات الجباية الكلية و لا يوجد تأثير كبير بينهما على عكس السابقة .

**٢.١.٢. تحليل مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية ٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

إن للجباية البترولية أهمية كبيرة في تشكيل الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة، حيث سنحاول إبراز هذه الأهمية في الجدول الموالي :

**الجدول رقم ٠٣: نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة من ٢٠٠٠-٢٠١٥** (الوحدة مليار دج)

| السنوات | إيرادات الجباية البترولية | الإيرادات الكلية للميزانية | نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية |
|---|---|---|---|
| 2000 | 1213.2 | 1578.1 | ٧٦.٨٧ |
| 2001 | 1001.4 | 1505.5 | ٦٦.٥١ |
| 2002 | 1007.9 | 1603.2 | ٦٢.٨٦ |
| 2003 | 1350 | 1966.6 | ٦٨.٦٤ |
| 2004 | 1570.7 | 2229.7 | ٧٠.٤٤ |
| 2005 | 2352.7 | 3082.6 | ٧٦.٣٢ |
| 2006 | 2799 | 3639.8 | ٧٦.٨٩ |
| 2007 | 2796.8 | 3687.8 | ٧٥.٨٣ |
| 2008 | 4088.6 | 5190.5 | ٧٨.٧٧ |
| 2009 | 2412.7 | 3672.9 | ٦٥.٦٨ |
| 2010 | ٢٩٠٥.٧ | 4392.9 | ٦٦.١٤ |
| 2011 | 3979.7 | 5790.1 | ٦٨.٧٣ |
| 2012 | 4184.3 | 6339.3 | ٦٦ |
| 2013 | 3678.1 | 5957.5 | ٦١.٣٧ |
| ٢٠١٤ | 3388.4 | 5719 | ٥٩.٢٤ |
| ٢٠١٥ | 2373.5 | 5103.1 | ٤٦.٥١ |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**

من خلال الجدول ٠٣ يتبين لنا مساهمة إيرادات الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة؛ فخلال بداية الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ تراوحت نسبة المساهمة بين ٦٠%-٨٠% حيث سجلت أعلى نسبة مساهمة سنة ٢٠٠٨ب ٧٨,٧٧% و أقل نسبة كانت سنة ٢٠٠٢، لكن مع بداية سنة ٢٠١٣ بدأت هذه النسبة أي نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية بالتراجع إذ قدرت على التوالي خلال السنوات ٢٠١٣-٢٠١٤- ٢٠١٥ ب٦١,٧%، ٥٩،٢٤%، ٤٦,٥١% لتشهد سنة ٢٠١٥ أول سنة منذ مطلع سنة ٢٠٠٠ على الإنخفاض الحاد لمساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية للميزانية؛ في حين ارتفعت نسبة مساهمة الجباية المحصلة خارج قطاع المحروقات هذا إن دل على شيء فإنما يدل على إرتفاع الإيرادات الأخرى المكونة لإيرادات الميزانية العامة للدولة و خاصة إيرادات الجباية العادية للدولة .

و ارتأينا وضع الشكل الموالى لتوضيح أكثر

**الشكل رقم ٠٣: تطور قيمة الإيرادات البترولية من الإيرادات الكلية للميزانية العامة (٢٠٠٠-٢٠١٥)**

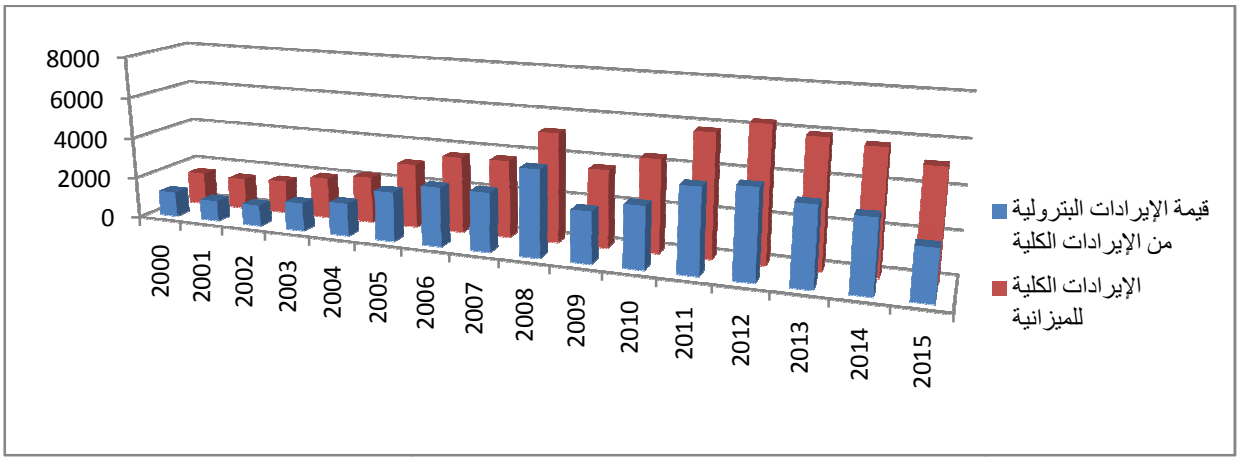


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم**

**٣.١.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على الإيرادات الكلية للميزانية العامة (٢٠٠٠-٢٠١٥):**

لدراسة العلاقة بين أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية حاولنا وضع الجدول التالي و تحليله :

**الجدول رقم ٠٤: تطور أسعار النفط و الإيرادات الكلية للموازنة العامة (٢٠٠٠-٢٠١٥)**

| السنوات | أسعار النفط | نسبة التغير في الأسعار | الإيرادات الكلية للموازنة | نسبة التغير في الإيرادات الكلية للموازنة |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | ٢٧.٦ | _ | 1578.1 | _ |
| ٢٠٠١ | ٢٣.١ | -16.30 | 1505.5 | -4.60 |
| ٢٠٠٢ | ٢٤.٤ | 5.62 | 1603.2 | 6.48 |
| ٢٠٠٣ | ٢٨.١ | 15.16 | 1966.6 | 22.66 |
| ٢٠٠٤ | ٣٦.١ | 28.46 | 2229.7 | 13.37 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | ٥٠.٦ | 40.16 | 3082.6 | 38.25 |
| ٢٠٠٦ | ٦١.١ | 20.75 | 3639.8 | 18.07 |
| ٢٠٠٧ | ٦٩.١ | 13.09 | 3687.8 | 1.31 |
| ٢٠٠٨ | ٩٤.٥ | 36.75 | 5190.5 | 40.74 |
| ٢٠٠٩ | ٦١.١ | -35.34 | 3672.9 | -29.23 |
| ٢٠١٠ | ٧٧.٥ | 26.84 | 4392.9 | 19.60 |
| ٢٠١١ | ١٠٧.٥ | 38.70 | 5790.1 | 31.80 |
| ٢٠١٢ | ١٠٩.٥ | 1.86 | 6339.3 | 9.48 |
| ٢٠١٣ | ١٠٥.٩ | -3.28 | 5957.5 | -6.02 |
| ٢٠١٤ | ٩٦.٣ | -9.06 | 5719 | -4 |
| ٢٠١٥ | ٤٩.٥ | -48.59 | 5103.1 | -10.76 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**

ويمكن ترجمة المعطيات السابقة في المنحنى البياني التالي :

**الشكل رقم ٠٤ : تطور نسبة تغير كل من أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية (٢٠٠٠-٢٠١٥)**

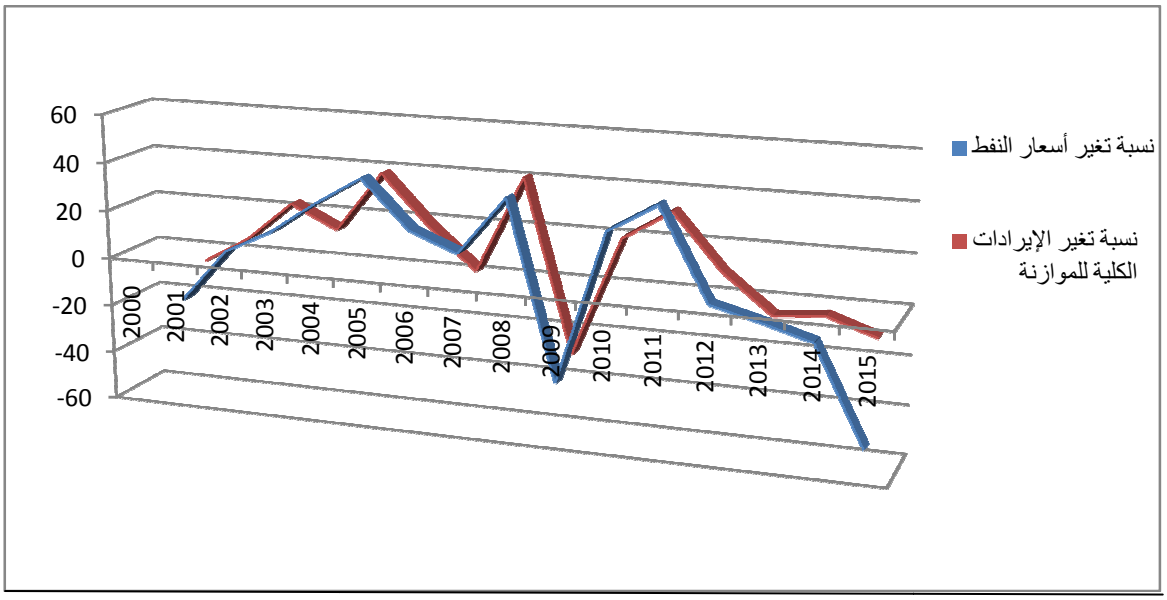


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم ٠٤**

من خلال الشكل رقم نستخلص العلاقة الطردية بين كلا المتغيرين، أسعار النفط و الإيرادات الكلية للميزانية العامة للدولة؛ هذا ما ترجمته أزمة أحداث ٢٠٠١ حيث أدت إلى إنخفاض أسعار النفط لتصل إلى ٢٣,١ دولار لبرميل بنسبة تغير قدرت ب١٦,٣٠- صاحبه نفس التأثر السلبي للإيرادات الكلية حيث إنخفضت في نفس السنة لتصل إلى ما قيمته ١٥٠٥,٥ مقارنة بسنة٢٠٠٠، أي بنسبة تغير قدرت ب ٤,٦- ؛ لتعود الأسعار في الإرتفاع في سنة ٢٠٠٣ و منه إرتفاع حصيلة الإيرادات؛ و استمرت على ذلك إلى غاية سنة ٢٠٠٨( الأزمة

المالية العالمية ) حيث تأثرت أسعار النفط بأزمة الرهون العقارية فمع مطلع سنة ٢٠٠٩ سجلت أسعار النفط تراجع بنسبة تغير قدرت ب ٣٥,٣٤- و كالعادة تأثرت الإيرادات الكلية حيث سجلت نسبة تغير قدرت ب ٢٩,٢٣-؛ و بعد هذه السنة رجعت أسعار النفط للتحسن لتتحسن كذلك حصيلة الإيرادات الكلية و يبقى على نفس الوتيرة التصاعدية لتصطدم بداية من سنة ٢٠١٤ و دون سابق إنذار بإنخفاض بعد مسلسل دام مدة ٣ سنوات من المستويات المرتفعة للأسعار؛ فبداية من منتصف ٢٠١٤ زادت حدة الإنخفاض لتستمر لسنة ٢٠١٥ حيث وصل سعر النفط إلى ٤٩,٥ لأول مرة خلال ١٥ سنة السابقة و تتراجع كذلك الإيرادات الكلية و لكن درجة هذا التراجع لم تكن بنفس الحدة لأسعار النفط ذلك راجع إلى إرتفاع الجباية العادية مقارنة بالسنوات السابقة .

**٢.٢. أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة و جب علينا دراسة مساهمة الجباية البترولية من خلال إيراداتها في كل من ميزانية التجهيز و ميزانية التسيير لكن أولا لابد من توضيح تطور النفقات بكلا شقيها ( نفقات التسيير، نفقات التجهيز)[١١].

**١.٢.٢. تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

عرف معدل نمو الإنفاق العام تصاعدا كبيرا في الآونة الأخيرة ، و هذا راجع إلى تبني الدولة الجزائرية لسياسة إنفاقية توسعية الأمر الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

**الجدول رقم ٠٥ :**

**تطور النفقات العمومية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥**

| السنوات | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| النفقات العامة | 1178,1 | 1321 | 1550,6 | 1766,2 | 1891,8 | 2052 |
| السنوات | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
| النفقات العامة | 2453 | 3108,5 | 4175,7 | 4214,4 | 4466,9 | 5853,6 |
| السنوات | ٢٠١٢ | | ٢٠١٣ | ٢٠١٤ | | ٢٠١٥ |
| النفقات العامة | 7058,1 | | 6024,1 | 6995,2 | | 7656,3 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**

كما يمكن ترجمت هذه المعطيات في المنحنى الموالي :

**الشكل رقم٠٥ : تطور النفقات العمومية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥**

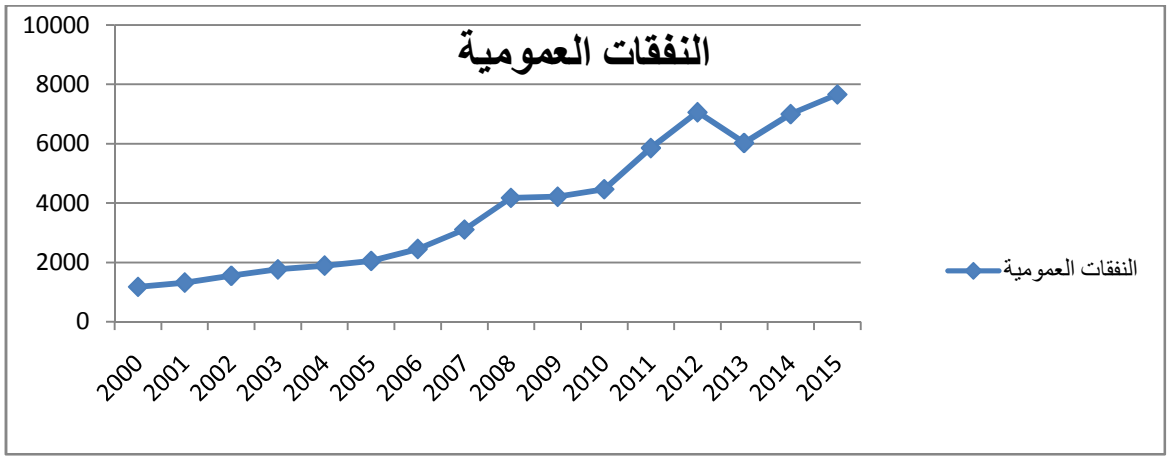


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم٠٥**

لقد شهدت الفترة الممتدة بين سنتي ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ ، نمو متسارع لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال هذه السنوات ، و الناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الإستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة ؛ الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الإقتصادية و الإجتماعية ، من خلال تطبيق مخططات خماسية ، خصصت لها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي : مخطط دعم الإنعاش المطبق خلال سنة ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ ، برنامج دعم النمو الإقتصادي المطبق خلال المرحلة ٢٠١٠ و ٢٠١٤ .

**٢.٢.٢. تطور نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

يمكن أن نفسر تطور النفقات العامة بشقيها التجهيز و التسيير إنطلاقا من الجدول التالي :

**الجدول رقم ٠٦: تطور نفقات التسيير و التجهيز للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥**

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز |
|---|---|---|
| 2000 | 838,9 | 339,2 |
| 2001 | 798,6 | 522,4 |
| 2002 | 975,6 | 575 |
| 2003 | 1138,1 | 628,1 |
| 2004 | 1251,1 | 640,7 |
| 2005 | 1245,1 | 806,9 |
| 2006 | 1437,9 | 1015,1 |
| 2007 | 1673,9 | 1434,6 |

| | | |
|---|---|---|
| 2008 | 2227,3 | 1948,4 |
| 2009 | 2293,5 | 1920,9 |
| 2010 | 2659 | 1807,9 |
| 2011 | 3879,2 | 1974,4 |
| 2012 | 4782,6 | 2275,5 |
| 2013 | 4131,5 | 1892,6 |
| 2014 | 4494,3 | 2501,4 |
| 2015 | 4617 | 3039,3 |

**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات**

ويمكن ترجمة المعطيات السابقة في المنحنى البياني التالي :

**الشكل رقم ٠٦ : منحنى تطور نفقات التجهيز و التسيير للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥**

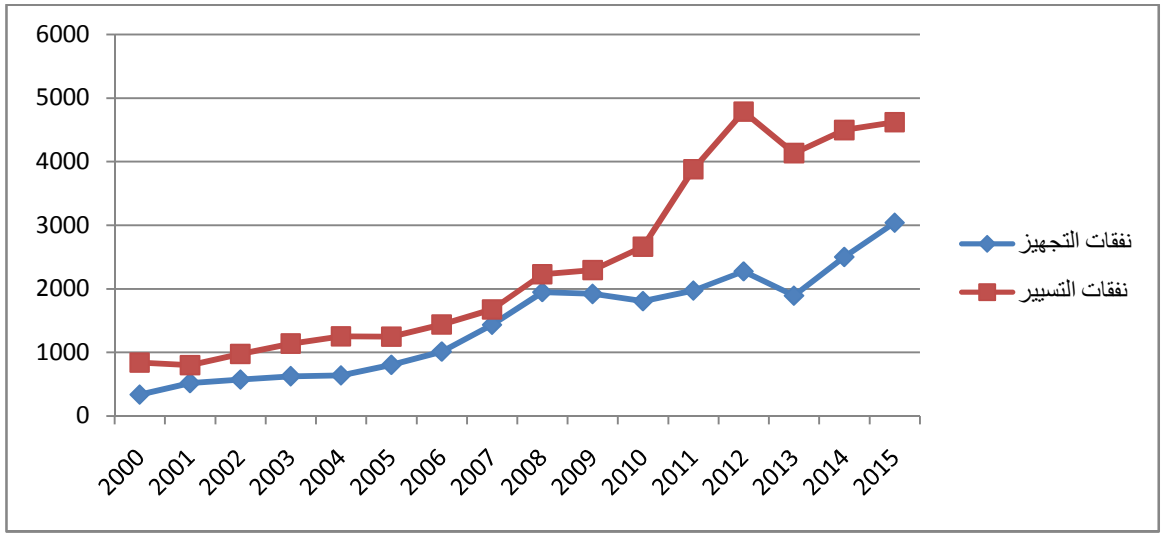


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم٠٦**

من خلال الشكل السابق تبين لنا : أن بداية الألفية كانت الإنطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التسيير و التجهيز ؛ فنفقات التسيير قفزت من ٨٨٠ مليار دج سنة ٢٠٠٠ إلى ١٢٣٢ مليار دج سنة ٢٠٠٥ ثم لتتزايد إلى ٢٢٩٠ مليار دج سنة ٢٠٠٨ لتتضاعف مرة أخرى بعد مراجعة الأجور سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤٧٨٣ مليار دج سنة ٢٠١٢ و سبب ذلك هو إتساع و تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة تلك المتعلقة منها بالدفاع ، التعليم ، الصحة ، و كذا تسيير الإدارات إضافة إلى مجمل الإصلاحات الهيكلية في إطار الإتفاقيات المنعقدة بينهما و بين الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي إبتداءا من سنة ٢٠١٣ ، فقد شهدت إنخفاضا ملحوظا هذا من ناحية أما من ناحية نفقات التجهيز فشهدت هذه الأخيرة نمو متوافقا مع نفقات التسيير بحيث ارتفعت من ٣١٨ مليار دج سنة ٢٠٠١ لتصل إلى ٢٢٧٥ مليار دج سنة ٢٠١٢ و لكن سرعان ما تدهورت سنة ٢٠١٣ ومع سنة ٢٠١٤ عادت لترتفع بشكل تدريجي أين خصصت الجزائر أغلفة مالية معتبرة

لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الإقتصاد و تحسين معدلات النمو .

**٣.٢.٢. مساهمة الجباية البترولية في النفقات العمومية ٢٠٠٠-٢٠١٥ :**

و من خلال الشكل الموالي يمكننا توضيح علاقة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية خلال المرحلة نفسها

**الشكل رقم ٠٧:علاقة الجباية البترولية و الإيرادات الكلية للميزانية بالنفقات العمومية ٢٠٠٠-٢٠١٥**

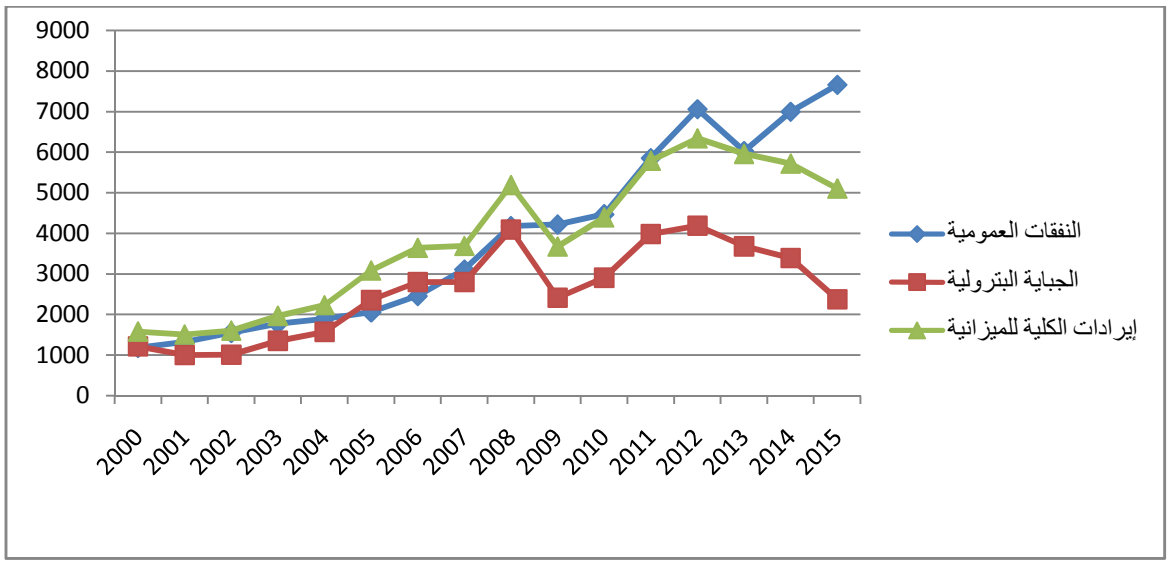


**المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم٠٥ و ٠٣**

من خلال الشكل السابق نرى التلازم الملحوظ بين منحنى تطور النفقات العمومية و منحنى تطور الجباية البترولية حيث كلما ارتفعت حصيلة الجباية البترولية زاد التوسع في حجم الإنفاق بمعنى وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، إذ تعتبر نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة هامة جدّا إذ تراوحت ما بين ٤٠% و ٦٠% و هذا أمر جدَّ طبيعي لأن الإقتصاد الجزائري يعتبر إقتصادا ريعيا يعتمد في تحصيل موارده على صادرات المحروقات ؛ إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجعت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة ، و سبب ذلك هو التركيز على تنويع مصادر الدخل و ذلك بدعم القطاعات المنتجة و تشجيع الإستثمار الخاص أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا كترجمة لتصاعد منحنى النفقات العمومية في ظل انخفاض منحنى الجباية البترولية .

**٢.٣. <u>أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٠-٢٠١٥ :</u>**

من خلال كل ما سبق من شرح لتأثر عناصر الميزانية العامة لتقلبات أسعار النفط يمكننا ترجمت جميع المعطيات السابقة في تحليل رصيد الميزانية العامة للدولة الجزائرية هذا من خلال الشكل الموالي :

**الشكل رقم٠٨ : العلاقة بين أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)**

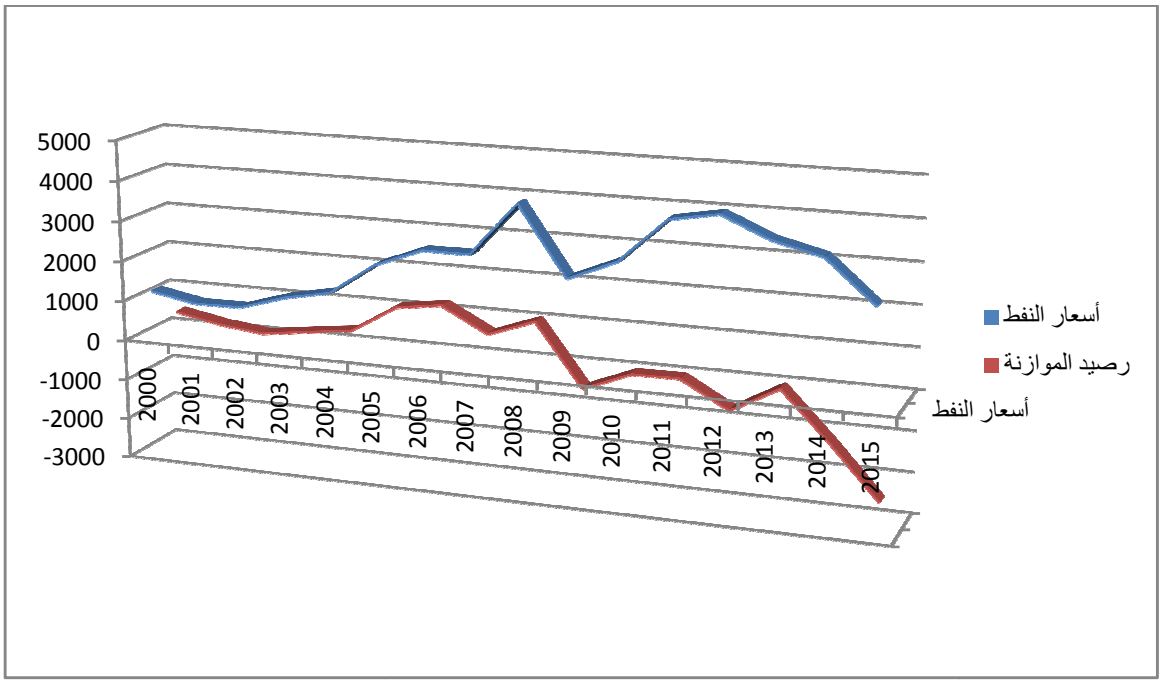


**المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الدول رقم ٠٤**

إن إنعكاس الطفرة النفطية على زيادات عائدات النفط كان من شأنه تحقيق فائض في الميزانية العامة للدولة [١٢]؛ فخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ كما هو موضح في الشكل السابق تراوح رصيد الميزانية المحقق ما بين ٤٠٠ مليار دج و ١٢٠٠ مليار دج و هذا الفائض كان متناسبا مع المنحنى التصاعدي الذي عرفته أسعار النفط و الذي أدى إلى إرتفاع عائدات الجباية البترولية التي تعتبر الممول الرئيسي للميزانية العامة للدولة لكن لم تبقى الأوضاع على نفس الحال فمع مطلع سنة ٢٠٠٩ و انتشار تداعيات الأزمة العالمية تراجعت العائدات النفطية و منه تراجع رصيد الميزانية العامة لتحقق لأول مرة منذ سنة ٢٠٠٠ عجز قدر ب -٥٤١,٥ ليستمر سيناريو العجز مع إزدياد حدته ليصل في حدود -٢٥٥٣,٢ سنة ٢٠١٥ و هذا ما هو دليل إلا على فشل الحكومة الجزائرية في استخدام الفوائض المكتسب خلال سنوات الرخاء و اتباعها لسياسة مالية غير حكيمة و عقيمة للقيمة المضافة .

الخاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة المختصرة معرفة تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة ، فمن خلال التحليل السابق تبين لنا أن كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة المكون للموازنة العامة يعتمد بصفة أساسية على عوائد الجباية البترولية ؛ كما حاولنا أيضا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة التأثير التي يمكن أن تحدثها تقلبات أسعار البترول في الموازنة العامة للدولة الجزائرية ، هذا من جهة أما من جهة صحة أو نفي فرضية الدراسة التي مفادها :

لا يوجد علاقة بين تقلبات أسعار النفط و رصيد الموازنة العامة

توصلنا إلى أنها فرضية خاطئة أي يود علاقة بين المتغيرين هذا ما أثبتته الدراسة .

النتائج :

- ✓ إن تقلبات أسعار النفط لا تتأثر فقط بقوى العرض و الطلب بل يوجد مجموعة من العوامل الأخرى ، يمكن تعدادها على سبيل المثال لا الحصر في: عوامل سياسية ، بيئية ، المضاربة في الأسواق النفطية ، الأزمات المالية ،،،،،، .
- ✓ عرفت السوق النفطية على مستوى العالم مجموعة من الأزمات النفطية تختلف درجة حدتها من أزمة لأخرى .
- ✓ هنالك أثر مباشر لتقلبات أسعار النفط على المواونة العامة في الجزائر .
- ✓ تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة الجزائرية بمساهمة قدرت ما بين ٦٠% و ٨٠% .
- ✓ إن التوسع في الإنفاق العام كان نتيجة للبحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة لكن سرعان ما إنقلبت الأوضاع نظرا لإنخفاض أسعار البترول ومنه تراجع إيرادات الجباية البترولية و إنعكاس ذلك على رصيد الموازنة العامة لتحقق عجزا متواصلا امتد لستة سنوات الأخيرة .
- ✓ الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد في أساسه على إيرادات النفط و قدرته على الصمود في مواجهة الأزمة الأخيرة للنفط لا تتعدى خمسة وثلاثون شهرا ، و حان الوقت للخروج من التبعية النفطية ،

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- ✓ وجوب إيجاد مصادر أخرى غير الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة الجزائرية أي إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .
- ✓ تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، من خلال دعم القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي و القطاع الصناعي كخيار استراتيجي لمرحلة ما بعد النفط ، و تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخلق قيمة مضافة خارج قطاع المحروقات .
- ✓ الإهتمام بمجال الطاقات المتجددة .
- ✓ تنمية الصناعة السياحية كإستراتيجية لتنويع الإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات .
- ✓ دعم القطاع الخاص .
- ✓ وضع سياسة إقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي و عائدات النفط

المراجع:

[١] سهام حسين، سميرة فوزي ،"**مخاطر و إشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق و ضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، العدد السادس و الثلاثون، ٢٠١٣، ص٠٥ .

[٢] محمد أحمد الدوري "**محاضرات في الإقتصاد الدولي**" ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة ١٩٨٣ ، ص١٩٨ ،

[٣] خالد الوزني ، "**مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط و الإستثمار**" ، دار الفارس للنشر و التوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٨ ، ص٥٦ .

[٤] حمادي نعيمة "**تقلبات أسعار النف و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص ٧٢ .

[٥] خالد الوزني، مرجع سابق، ص٥٨ .

[٦]المعهد العربي للتخطيط، "**أسواق النفط العالمية**" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع و الخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت،ص٠٧،
متوفر علىwww.arab-api.org/develop_1htm .

[٧] بوريش أحمد، "**تداعيات و انعكاسات انهيار أسعار البترول على الإقتصاد الجزائري**"، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية ، الورشة الثانية ، ٢٠١٥، جامعة سطيف ص٠٦ ،

[٨] بلقلة ابراهيم، "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، اطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص٣٢ .

[٩] بوالشعور شريفة، قمري زينة ، "**تقدير الأثر القصير و الطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموج تصحيح الخطأ ECM**"، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية ، الورشة الثانية ، ٢٠١٥، جامعة سطيف ص٠٤ .

[١٠] عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (٢٠٠١-٢٠١٤)**"، اطروحة دكتوراه، جامعة سطيف١، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، ص١٦٦.

[١١] نفس المرجع، ص١٦٩

[١٢] بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص١١٠ .